



دعوة للمشاركة بأوراق بحثية

الإقليم ، الرقمنة والتنمية المحلية : تكامل و آفاق مستقبلية

مؤتمر ميناپار الخامس

الجزائر العاصمة، الجزائر

2022 نوفمبر 27-30

دعوة لتقديم أوراق بحثية

يسر منظمة مينابار أن تعلن عن مؤتمرها السنوي الذي سيعقد خلال الفترة 27 - 30 نوفمبر 2022 بالشراكة مع المدرسة الوطنية للإدارة في مدينة الجزائر، عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وسيتناول مؤتمر هذا العام موضوع: **"الإقليم والرقمنة والتنمية المحلية: تكامل وآفاق مستقبلية"**.

نبذة عن مينابار (www.menapar.org) MENAPAR

شبكة بحوث الإدارة العامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAPAR) هي منظمة غير حكومية دولية ومقر أمانتها العامة في مملكة البحرين. تخدم مينابار منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي مفتوحة للعضوية الدولية. تعتبر مينابار شريكا استراتيجيا للمعهد الدولي للعلوم الإدارية (IIAS) وهي أيضا عضو في التحالف العالمي لشبكات مراكز الفكر (GCTTN) للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهو جهد نابع بالشراكة بين معهد البحرين للإدارة العامة (BIPA) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين مع ما يقرب من 70 عضوا (20 مؤسسيا و 50 فردا) ، تغطي 13 دولة عربية و 3 دول غير عربية. وتمثل منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط في طبيعتها الجوهريّة نموذجًا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل خلق المعارف والتبادلات التي تحدث بين المنظمات الأعضاء والأفراد من الحكومات والمجتمع المدني.

نبذة عن المدرسة الوطنية للإدارة (www.ena.dz)

المدرسة الوطنية للإدارة (ENA)، المعروفة باسم ENA الجزائر، هي المدرسة الرئيسية للتكوين في مجال الإدارة العامة بالجزائر. تأسست المدرسة الوطنية للإدارة سنة 1964 بهدف إعداد وتدريب إطارات الإدارة العمومية (إطارات التصور) وكبار موظفي الخدمة المدنية تلبية لاحتياجات مؤسسات الدولة والسلطات المحلية والمؤسسات العامة.



خلال ما يزيد عن نصف قرن من النشاط، كونت المدرسة أجيالا من المسيرين الإداريين، في رتبتي متصرف ومتصرف رئيسي، المشهود لهم بالكفاءة والتميز بثقافة الدولة وقيم الخدمة العامة والقدرة على والالتزام بالأداء، ما أهلهم لتولي مناصب مرموقة في الدولة. تخرج في المدرسة الوطنية للإدارة آلاف الإطارات الموزعين على تخصصات الإدارة العامة، والإدارة المحلية، والتدقيق، والمالية والاقتصاد، والقضاء، والدبلوماسية، والجمارك، والتعاون والإدارة الصحية. فضلا عن ذلك كونت المدرسة المئات من الإطارات الأفرقة خصوصا في مجالي الدبلوماسية والإدارة العامة.

تقدم المدرسة، حاليا، نوعين من التكوين (التدريب): الأساسي والمتواصل. فالتكوين الأساسي يمتد لمدة ثلاث سنوات بعد الليسانس (البكالوريوس) ليتوج بإجازة المدرسة في تخصصات الإدارة العامة، الإدارة الإقليمية، التدقيق والمراجعة، التعاون والعلاقات العامة، والاقتصاد والمالية. أما التكوين المتواصل فيقدم في شكل دورات تدريبية قصيرة المدى لوظفي مختلف القطاعات الوزارية وموظفي مؤسسات الدولة في مجالات المهارات القيادية، الصفقات والمشتريات العامة، إدارة المشاريع، إدارة الموارد البشرية وإدارة الميزانية، والإدارة المحاسبية العامة، والتحرير الإداري والتطوير المحلي والتخطيط الاستراتيجي، البروتوكول، إدارة الأزمات وما إلى ذلك من الدورات التي تحظى بإقبال كبير من الإدارات والمؤسسات العامة وحتى من بعض الدول الإفريقية.

وفضلا عن نشاط التدريب تقدم المدرسة خدمات الاستشارات الإدارية وذلك من خلال مركزها للتوثيق والبحث والخبرة (CDRE) والذي يصدر في نفس الوقت المجلة العلمية النصف سنوية "إدارة IDARA". تقع المدرسة الوطنية للإدارة في الحي الراقي "حيدرة" بأعالي عاصمة الجزائر، وتتميز بموقع جغرافي بانورامي ومباني تاريخية ترجع إلى العهد العثماني.

موضوع المؤتمر : السياق والمبررات

شهد العالم، على مدى العقدين الماضيين، أزمات مختلفة الأنواع والأشكال هزت اقتصاديات مختلف الدول على الصعيدين الوطني والمحلي، وانعكست سلبا على الرفاه الاجتماعي وعلى حماية البيئة على حد سواء. بعد أن تم انعاش الاقتصاد العالمي عقب أزمة 2008 وعاد إلى المسار الصحيح للنمو، تضرر الاقتصاد العالمي مرة أخرى بقوة بسبب الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. أزمة وضعت السياسات العامة موضع تساؤل، وكشفت عن تفاوتات محلية وإقليمية وفي بعض الأحيان داخل البلد الواحد، وزادت من الشكوك المتعلقة بسياق ما بعد كوفيد.

بحثا عن عوامل المرونة والكفاءة الاقتصادية، أطلقت العديد من البلدان نقاشات وطنية تناولت جدوى إعادة التفكير في الفعل العمومي، لا سيما على المستوى المحلي أين تكون التنمية أكثر استعجالا وإلحاحا. وبذلك فرضت التنمية المحلية نفسها كاتجاه جديد في السياسات العامة بهدف التغلب على أوجه القصور التي كثيرا ما لازمت الحلول الليبرالية ذات المنظور الكلي والتي أثبتت عجزها بمفردها عن تلبية احتياجات التنمية والنمو (Pecqueur, 2013). وهكذا، احتلت الجماعات أو الإدارات المحلية مكانا مركزيا في السياسات العمومية وأصبحت العمود الفقري للنمو الاقتصادي الوطني. ونتيجة لذلك، عملت الجماعات المحلية على توسيع قدراتها نحو كسب رهانات القدرة التنافسية، الجاذبية، فك العزلة، التمييز والتفاوت، ولكن أيضا راهنت على متطلبات التنمية المستدامة للأقاليم (توريه، 2015).

إن مفهوم التنمية المحلية، الذي يصرح عليه أيضا التنمية الإقليمية، يشير ضمنا إلى إمكانية تحقيق تنمية تتمايز عن مفاهيم التنمية الوطنية، ويعتمد بدوره على المقاربة الاستباقية سعيا لزيادة القدرة التنافسية للأقاليم عن طريق إشراك الجهات الفاعلة المحلية في إطار عمل تشاركي وإجراءات متضافرة، وشاملة التطبيق (Baudelle, Guy & Mérenne-Schoumaker, 2011). وفقا لهذا المنظور، تدمج التنمية المحلية ثلاثة أبعاد أساسية هي: الأقاليم، وأصحاب المصلحة، والمرافق الإقليمية. لذلك فقد حدد تقرير التنمية العالمي (World Development Report) لعام 2009 المحاور التالية للتنمية المحلية أو الإقليمية:

1. تركيز الاقتصاد: تركيز الأنشطة الاقتصادية (الأعمال) والسكان في الإقليم.
2. التواصل بين الشركات والسكان والأسواق: وهو مفتاح خلق الفرص على المستوى الإقليمي.
3. معايير جودة الحياة للحد من التفاوتات في مستويات المعيشة بين المناطق.

وعلى الرغم من أن التنمية الإقليمية تقع ضمن اختصاصات الإدارة المحلية، إلا أن تدخل الدولة ومساهمتها في توفير الحوافز ومحركات العمل المباشر أو غير المباشر والموجودة تحت تصرفها، لا تزال ضرورية (NARRING and VIORA 2019). إذ إن تدخل الدولة تجاه الأقاليم -بشكل عام- والمناطق الريفية -بشكل خاص- يرجع لسببين رئيسيين: الحد من الفوارق الاجتماعية الناتجة عن تباين المناطق الجغرافية، والتعويض عن إخفاقات السوق في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد (Berriet-Sollic and Trouvé). (2013).

وبالتالي فإن السلطات العمومية مدعوة إلى إعادة النظر في القضايا الإقليمية مثل العوامل المؤسسية، رأس المال البشري، الوصول للأسواق، التخصص الموجه، وتنوع الاستراتيجيات على المستوى الإقليمي من أجل إرساء أسس التنمية المحلية وتشجيع الديناميكيات الإقليمية.

بالإضافة إلى هذا التغيير في المقاربة، والذي يضع التنمية الإقليمية في صلب اهتمامات السلطات العمومية، فإن الثورة الرقمية، من جانبها، حملت الكثير من الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على الأقاليم بما في ذلك المناطق الريفية وذلك خصوصا في مجالات: العمل عن بعد، ريادة الأعمال الرقمية، الخدمات العامة الرقمية، فضلا عن التحول في طرق عمل المؤسسات الاقتصادية، تنظيمها وتموقعها، وهي مستجدات تؤدي إلى خلق المنافسة والتفاوتات بين الأقاليم (Narring and Viora, 2019).

إن الثورة الرقمية تمثل عنصرا "مسرعا" للتنمية المحلية، إذ أنها تسمح بإدماج الأقاليم والمناطق النائية في الأسواق الرقمية التي تتسم بنظام الشبكات، خلق اقتصاديات الحجم؛ تشجيع التكامل وترشيد تكاليف تغيير الموردين (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2018). كما تسمح هذه الثورة بما يلي:

1. تحسين مستوى المعيشة في المناطق بشكل كبير من خلال زيادة الكفاءة في الخدمات الصحية والتعليم وتغيير المناخ وما إلى ذلك.
2. مساعدة الشركات المحلية على دمج نماذج الأعمال العالمية.
3. تعزيز مشاركة المواطنين.

ومن المجالات الأخرى التي تبرز أيضا كرافعة أساسية للتنمية المحلية مجال التمويل المحلي. فهندسة مقاربات توفير الموارد المالية للأقاليم بالاعتماد على النظم المالية اللامركزية تمكن الإدارة المحلية من حل المسائل الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تتجاوز قدراتها المالية، وتسمح لها بتعزيز الضرائب المحلية وتنويعها، واستعمال أدوات جديدة لخلق القيمة لجميع أصحاب المصلحة. ولو أن هذا التحول في الإدارة المالية المحلية يتطلب منهجيات ومقاربات جديدة لإحداث التكاملات والديناميكيات الإقليمية، لاسيما مع اتساع التفاوتات الاجتماعية والجغرافية (André Torre, 2015).

وباختصار، يتمثل التحدي الرئيسي للتنمية الإقليمية في تأسيس نظام قادر على تجميع موارد الإقليم، مع مراعاة خصوصياته، وتحقيق فعالية في التعاون والتكامل بين مختلف الجهات الفاعلة فيه بهدف خلق الثروة ضو ما هو متاح من موارد. (Pequeur, 2013).

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمثل كل من التنمية الإقليمية والرقمنة، موضوعات حيوية تولي لها السلطات العمومية في هذه المنطقة أهمية بالغة. و يظهر ذلك جليا من سعي مختلف الدول إلى تسريع الرقمنة، والعمل على رفع مستويات التنمية المحلية أخذا بعين الاعتبار أهداف مختلف وما تقتضيه المعالجة الفعالة للقضايا المحلية التي تعيق التنمية مثل الأزمة الصحية الأخيرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 أو التراجع المفاجئ للموارد المالية الوطنية لعوامل خارجية.

وبالنظر إلى كل هذه الاشكاليات المتعلقة بالتنمية المحلية، فإن مؤتمر مينابار الثامن (بما في ذلك المؤتمرات الثلاث ليورومينا التي تعقد كل سنتين)، المقرر عقده في نوفمبر في المدرسة الوطنية للإدارة (ENA) في الجزائر العاصمة، سيركز على تحديات التنمية المحلية في عصر الثورة الرقمية وعولمة الأسواق.

سيناقش المؤتمر على وجه الخصوص:

1. الأشكال الجديدة للتنمية المحلية.
2. ديناميكيات الأقاليم وخلق القيمة.
3. قرارات الادارة المحلية في مواجهة الازمات المالية والصحية
4. التطورات الحديثة للمالية العامة.
5. التمويل المحلي في خدمة التنمية الإقليمية
6. التفاعل بين الرقمنة والأقاليم
7. تحقيق الملاءمة بين الموارد الطبيعية للإقليم والطلب الداخلي والخارجي على المنتجات والخدمات المحلية.
8. تطوير نظام ذاتي للتوزيع للجماعات المحلية من خلال تعزيز اللامركزية واستقلالية المؤسسات المحلية.
9. مقومات التحول الرقمي للأقاليم.
10. رقمنة وتشجيع الاستثمار المحلي.
11. إزالة القيود التنظيمية بشكل مدروس وموجه.
12. التعاون اللامركزي والتجارة عبر الحدود.
13. دور الجماعات المحلية في نجاح مناطق التجارة الحرة العربية والأفريقية.
14. إدخال نهج الجودة في الخدمات العامة.
15. الأقاليم والتنمية المستدامة

مواضيع إضافية للمؤتمر

- بالإضافة للموضوع الرئيسي للمؤتمر؛ تعالج الورقات البحثية مواضيع أخرى متعلقة بالإدارة العمومية والسياسات العامة في المنطقة لعرضها في المؤتمر. وتشمل هذه المواضيع بالخصوص على ما يلي:
- اللامركزية/تفويضات المرفق العام
- الشراكات بين القطاعين العام والخاص،
- الحوكمة التشاركية
- وضع السياسات وتنفيذها
- مشاركة المواطنين
- الإدارة التمثيلية
- القيادة التحولية والريادة التنظيمية
- القيم العامة ومحفزات الخدمة العامة
- إصلاح الخدمة العمومية
- المساءلة
- القانون الإداري والتنظيم
- مؤشرات وإدارة الأداء في الإدارة العمومية
- المالية العامة، المساءلة المالية والشفافية
- الثقة ومشاركة ورضى المواطنين
- التعاون جنوب - جنوب و جنوب-جنوب- شمال
- الشراكة والتنمية الدولية

دعوة لتقديم مساهمات من أفضل الممارسات (يوم ما قبل المؤتمر)

تعد ورشة عمل أفضل الممارسات حلقة دائمة من حلقات المؤتمرات السنوية لمنظمة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط (MENAPAR) وتعد في اليوم السابق للافتتاح الرسمي للمؤتمر. وسيعقد مينابار هذه الورشة الهامة في يوم 27 نوفمبر 2022م.

تهدف هذه الورشة إلى عرض أفضل الممارسات في مجال الإدارة العامة لدول المنطقة مع عرض بعض مخرجات مشاريع تعاون سجلت في إطار مينابار MENAPAR وشملت أكثر من بلدين من البلدان العربية. لقد عقدت سابقا عدة ورش عمل حول أفضل الممارسات بالتزامن مع مؤتمري مينابار ويورومينا في تونس وعمان وفلسطين وإسبانيا والمغرب. وحتى الآن، قدمت مساهمات من البلدان العربية وغير العربية التالية: ألمانيا، البحرين، تونس، عمان، فلسطين، المغرب، المملكة العربية السعودية.

من المفضل أن تكون أفضل الممارسات لهذه السنة ذات صلة بإدارة الجماعات المحلية. وستقوم لجنة من الخبراء في علوم الإدارة العامة بمراجعة ما تقدمه من أفضل الممارسات للتأكد من أهمية عرض التجربة.

يمكن أن تكون المساهمات وفق الأشكال التالية:

- ورقة مكتوبة في شكل دراسة حالة (يتم تقديمها في هذا النموذج)
- فيديو أو عرض تقديمي متحرك
- عرض توضيحي / لوحة عمل
- مزيج من ما سبق أو أي شكل آخر يحدد بوضوح أفضل الممارسات المراد عرضها

سيتم تقديم عروض أفضل الممارسات في جلسات متتالية موزعة حسب الموضوع أو البلد وستكون مدة العرض الواحد 15 دقيقة. وإذا كان هناك العديد من المساهمات التي ترى لجنة الخبراء أنها جديرة بتقديمها، يمكن النظر في عقد جلسات متوازية.

* يجب أن توضح أفضل الممارسات الدروس المستفادة الخاصة في كل ممارسة، والطريق إلى النجاح

و/أو مخاطر الفشل.

إرشادات تقديم العروض للمؤتمر

لبدء عملية تقديم الملخصات، يرجى التسجيل والدخول على <https://www.conftool.org/menapar-algiers-2022/> ، سيتم تقديم المزيد من التفاصيل على موقع مينابار MENAPAR قريبا.

يمكن تقديم المساهمات باللغات الإنجليزية أو العربية أو الفرنسية. يجب تقديم الملخصات البحثية قبل يوم 20 أوت (أغسطس) 2022م في شكل ملخص من 4500 حرف كحد أقصى مع تحديد عنوان الورقة ، والمؤلفين (مع تفاصيل الاتصال بهم) ، وأهمية الموضوع ، وتحديد الجوانب النظرية ، والمشكلة ، والمنهجية ، والنتائج الرئيسية (التي تم الحصول عليها ، أو قيد التنفيذ) ، وكذلك بعض المراجع الأدبية. ويمكن كتابة الملخصات باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية.

أما بالنسبة للورقة الكاملة ، فيجب أن تتم في حدود خمسة عشر إلى عشرين صفحة على الأكثر (40000 حرف كحد أقصى).

نشر أجود المساهمات البحثية:

بعد الاختيار من قبل اللجنة العلمية للمؤتمر ، سيتم اقتراح عدد من الأوراق الجيدة للنشر في مجلة "إدارة IDARA " التابعة لـ ENA الجزائر.

تواريخ التقديم

للأوراق البحثية وأفضل الممارسات



رئاسة المؤتمر

- أ.د. عبد المليك مزهودة، المدير العام، للمدرسة الوطنية للإدارة - الجزائر
- الدكتور رائد بن شمس، المدير العام لمعهد الإدارة العامة بالبحرين، ورئيس منظمة مينابار

اللجنة العلمية

يرأس اللجنة العلمية كل من:

- أ.د. علي دبي، رئيس المجلس العلمي والبيداغوجي، للمدرسة الوطنية للإدارة - الجزائر
- د. سفيان صحراوي، المدير العام، المعهد الدولي للعلوم الإدارية

أما القائمة الكاملة فسيتم الإعلان عنها قريبا في موقع المؤتمر.

لجنة الدعم الوجستي

- أمانة مينابار
- ENA الجزائر المنظمون المحليون

البرنامج العام

27 نوفمبر 2022 (الأحد)	ورشة أفضل الممارسات
28 نوفمبر 2022 (الاثنين)	حفل الافتتاح - جلسات اليوم الأول
28 نوفمبر 2022 (الاثنين)	حفل عشاء
29 نوفمبر 2022 (الثلاثاء)	جلسات اليوم الثاني وحفل الاختتام
30 نوفمبر 2022 (الأربعاء)	البرنامج الاجتماعي

معلومات التسجيل

ستكون معلومات التسجيل بما في ذلك الأسعار متاحة على موقع MENAPAR قريباً.

رسوم:

المشارك	رسوم
المشاركون / الأكاديميون المحليون	4000 دينار جزائري
الحضور الأجنبي المنتظم	250 يورو
مقدمو الأوراق	200 يورو
أعضاء اللجنة العلمية / رؤساء الجلسات / وأعضاء MENAPAR / ENA	150 يورو
عن بعد	100 يورو
الأشخاص المرافقون	100 يورو
طالب دكتوراه أجنبي	50 يورو
طالب دكتوراه محلي	2000 دينار جزائري

معلومات الاتصال

لأي استفسارات عن المؤتمر، يرجى التواصل مع أمانة مينابار MENAPAR عبر:

- البريد الإلكتروني: conf@menapar.org و/أو info@menapar.org
- الهاتف: 17383882 (973+) - 17383887 (973+) - 17383744 (973+)

يمكنك أيضاً التواصل مع لجنة التنظيم المحلية عبر:

- البريد الإلكتروني: menapar.ena-2022@ena.dz
- الهاتف: 23472406 (213+) - 23472412 (213+)
- الهاتف الخليوي: 558587326 (213+)

~~~ نتطلع إلى تقديماتكم ورؤيتكم في المؤتمر في الجزائر ~~~